

The Impact of Prosperity in Finacial Flexibility of Banks

Abstract

The impact of ownership on the financial flexibility to banks(a comparative study of Iraqi Middle East Bank for Investment & Saudi Investment Bank).

This study seeks to give an idea of comprehensive ownership and financial flexibility through a comparative study of a sample of selected banks(Iraqi Middle East Bank for Investment & Saudi Investment Bank).

This study aims to clarify the relationship of the financial flexibility with each profitability ,liquidity and safety. The study and analysis of financial statements to highlight the hidden facts behind the figures and numbers of indicators and financial ratios to reflect the profitability of the bank determine the amount of cash available to it to meet all its obligations and to determine the validity of its financial position .

The results of the study indicated that the level of financial flexibility in Iraqi banks was .The also reached a number of recommendations assert the need to overcome the difficulties faced by Iraqi banks to give them more flexibility to expand and increase the effectiveness of strong.

أثر الملكية في المرونة المالية للمصارف دراسة مقارنة بين مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي

م. د. فاطمة جاسم محمد / م. م. بان توفيق نجم

كلية الادارة والاقتصاد / مركز دراسات الخليج العربي

جامعة البصرة

المخلص:

هذه الدراسة تسعى الى اعطاء فكرة شاملة عن الملكية والمرونة المالية ، من خلال دراسة مقارنة لعينة مختارة من المصارف (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي) .

وتهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين المرونة المالية وكل من الربحية والسيولة والائتمان ، فيتم دراسة وتحليل القوائم المالية لابرار الحقائق التي تختفي وراء الارقام وذلك بأعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان ربحية المصرف وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة لديه لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه وتحديد مدى سلامة مركزه المالي

وقد اشارت نتائج الدراسة الى ان مستوى المرونة المالية في المصارف العراقية كان بشكل عام متدنياً . كما تم التوصل الى عدد من التوصيات التي تتعلق بتذليل الصعوبات التي تواجه المصارف العراقية ومنحها مزيداً من المرونة في توسيع فعاليتها وزيادة متانتها .

أثر الملكية في المرونة المالية للمصارف دراسة مقارنة بين مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي

المقدمة :

يعد وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة المشاريع المنتجة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية قابلة للاستمرار. حيث شهدت منشآت الاعمال بصفة عامة ،والمصارف بصفة خاصة تحديات هائلة في العقدين الاخيرين من هذا القرن .فتميزت تلك الفترة بأزدياد شدة المنافسة ،وحدة التضخم ، والتدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي ،كما تميزت كذلك بعظم المسؤولية الاجتماعية الملقاة على منشآت الاعمال، فضلا عن التقدم التكنولوجي الهائل خاصة في مجال الحاسبات الالكترونية ،ومن المعتقد ان النمو الاقتصادي في الدولة وبقاء المصارف العاملة بها في ميدان الاعمال يتوقفان الى حد كبير على قدرة ادارة تلك المصارف على مواجهة تحديات العصر، والعراق كغيره من الدول النامية يتطلع الى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاته المصرفية في الوقت الذي يسعى فيه الى تقليل احتمالات تعرضه للهزات المصرفية والصدمات الخارجية حتى يتمكن من دعم التغييرات الاقتصادية الهيكلية في الفترة القادمة ومن الاستجابة للمطالب المتغيرة للقطاع الخاص، وحتى تكون في وضع يمكنها من التعايش والمنافسة في ظل اقتصاد عالمي سريع التطور.

مشكلة البحث:

تشهد المنظمات المالية في العصر الحديث تغيرات كثيرة تبعاً للتغيرات الحاصلة في البيئة التي تعيش فيها لذا فإن تجاهل هذه المنظمات (المملوكة للدولة، والمملوكة للقطاع الخاص) والمصارف بشكل خاص بوصفها مؤسسات مالية سيكون لها تأثيرات في الإدارة كأسلوب، والانظمة المحاسبية كأنظمة ومخرجات أولاً وعلى ديمومة الموارد المالية والمادية ثانياً وأهدافها الاستراتيجية ثالثاً.

هدف البحث:

يهدف البحث معرفة على المفاهيم التي تشير الى الملكية والمرونة بشكل عام، وعلى المرونة المالية بشكل خاص كمفهوم وأبعاد وعلاقتها مع الملكية. كما يهدف البحث الى دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة من المصارف لابرار الحقائق التي تختفي وراء الارقام وذلك بأعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان ربحية المصرف وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة لديه لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه وتحديد مدى سلامة مركزه المالي.

فرضية البحث:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الملكية والمرونة المالية للمصارف تتوضح من خلال علاقة التأثير مع كل من الربحية والسيولة وملاءمة راس المال.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من ضرورة ادراك اهمية الملكية واثرها على مخرجات أنظمتها المكونة لها وخصوصاً مخرجات الانظمة المحاسبية التي تعتمد مدخلاً في تحقيق المرونة المالية.

حدود البحث:

أعتماد البيانات التاريخية للقوائم المالية المنشورة في التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ والقوائم المالية المنشورة في التقارير السنوية لمصرف الاستثمار السعودي للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ .

المبحث الاول: الاطار النظري للبحث ويتكون من محورين هما:

المحور الاول/ الملكية :

أولاً: مفهوم الملكية:

تعد الملكية هي الدافع الاساسي للتنمية والانتاج، فالانسان لابد ان يمتلك محصلة جهده ليبسد حاجاته وحاجات افراد اسرته على مدى الحياة ليكون ثروة تحقق الطمأنينة له ولأفراد أسرته في المستقبل، لذلك شغل موضوع الملكية فكر العديد من العلماء والباحثين لما لها من علاقة وطيدة بعوائد حقوق الملكية وأثرها على الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الفنية.

فتمثل حقوق أصحاب رأس المال مقدار ما يتبقى من أصول الوحدة بعد أستبعاد خصومها، بمعنى أنها تعادل دائماً صافي وهي الاصول ، وهي عبارة عن صافي قيمة ما يمتلكه أصحاب الوحدة ، أي القيمة الدفترية المحاسبية لحقوقهم (١) .

وفي المصارف فإن الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته تسمى قيمة المصرف الصافية وتؤدي حسابات القيمة الصافية هذه دور العازل الواقي الذي يمتص الصدمات لمالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف ، ويشترط القانون في بعض البلدان ان لا تقل قيمة المصرف الصافية (محسوبة على اساس القيمة السوقية لموجوداته مطروحاً منها مطلوباته) عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة فإن قلت هذه القيمة الصافية عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة اصبح المصرف غير ملئ مما يدعوا السلطات في هذه الحالة الى التدخل والطلب الى المساهمين رفع قيمة المصرف الصافية الى المستوى المطلوب فإن لم يتم ذلك تصفي السلطات. موجودات المصرف وتدفع مطلوباته

. وقد لا تغطي هذه الموجودات قيمة المطلوبات فيتم عندها إعلان عدم قدرته على الدفع او اعساره. (٢)

هذا وتتوقف طبيعة تفصيلات البنود المكونة لحقوق الملكية على الشكل القانوني الذي تتخذه المصارف، ففي المصارف التجارية تتألف من البنود التالية (٣) :

١- رأس المال المدفوع :

وتتمثل فيه الاموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة . ويمثل مصدر تمويل المصرف هذا نسبة ضئيلة من مجموع الاموال التي يحصل عليها من جميع مصادر التمويل ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف امواله. هذا ويجب عدم المغالات في رفع قيمة راس المال . وذلك لان:

أ- المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج الى الأموال الخاصة بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي..

ب-صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من توزيع عائد مجزٍ على رأس المال لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمصارف الادارية والعمومية اللازمة لأدارة المشروع بوجه عام لن يشجع اصحاب رأس المال على أستثمار أموالهم في المشروع إذا لم يكن هذا العائد مرتفعاً. يكون رأس المال للمصرف التجاري نسبة ضئيلة من خصومه مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به بعكس الحال في مصرف غير تجاري كمؤسسات الاقراض الخاصة بالقطاع الزراعي او الصناعي او العقاري او الاسكان حيث يكون رأس المال نسبة كبيرة من مكونات هذه المصارف وتعتمد عليه في عملياتها بينما المصرف التجاري يعتمد على ودائعه .

٢ - الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين وتعتبر وسيلة للحصول على الاموال اللازمة للاستثمار داخلياً. ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة الى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير الموزعة كما يلي (٤):

الاحتياطات/تقطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي . وتقادياً لأظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الأحتياطات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الاسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع.

والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وانها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى انه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف للأسباب التي تم ايرادها لدى بحث راس المال كما انه يجب عدم المغالاة في تكوينها والا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والأحتياطات أما أن تكون أحتياطات خاصة وأما أن تكون قانونية، فالاحتياطي الخاص هو أحتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير ان يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه.

اما الاحتياطي القانوني فهو احتياطي يطلبه القانون وينص على ان يكون بنسبة معينة من رأس المال فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على ان على المصرف ان يقطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني أو الأجباري كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف.

المخصصات /تكون المخصصات في العادة قيمة الاصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ أعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الاصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات. الأرباح المدورة (غير الموزعة) ان الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح الا ان المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح اسهم وقد توزع الادارة جزءاً منها وتستبقى جزءاً منها على شكل ارباح غير موزعة مدورة الا انها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى يشاء.

٣. سندات الدين الطويلة الاجل (٥)

ان رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الاجل وهي من المصادر الخارجية التي يصدرها المصرف ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالاموال الناتجة عن هذا البيع ضمن امواله الخاصة شريطة ان يكون لسداد الودائع حق الاولوية على سدادها هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف.

وقد اجيز اعتبار هذه الاموال ضمن اموال المصرف الخاصة في امريكا رسمياً في نهاية عام ١٩٦٢. وفي الفترة ما بين عام ١٩٦٣ - ١٩٦٥ اصبحت هذه الاموال تشكل ٤٧% من الزيادة التي طرأت على الاموال الخاصة بينوك المدن City Bank هنالك اما في البلاد العربية فإن المصارف التجارية لم تستخدم هذا المصدر بعد.

واموال المصارف الخاصة على انواعها تشكل هامش الامان بالنسبة لكل من له ودائع في المصرف، أي ان اموال المصارف الخاصة تساهم في المحافظة على السيولة المناسبة للمصرف التي تمكنه من مواجهة المودعين المفاجئة دون المساس برأس المال. ومن وجهة نظر حاملين اسهم المصرف فإن أموال المصرف الخاصة تمثل مقياساً يقيسون به قيمة ما يملكونه من أسهم فكلما كانت قيمة المصرف الصافية (

حق الملكية _____ وق الملكية _____ (ة)

أكبر كانت قيمة اسهمهم التي يملكونها في ذلك المصرف أكبر والعكس بالعكس.

٤. الودائع

الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الاجنبية تؤلف المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري ، وهي تضم كلاً من الودائع تحت الطلب، لأجل خاضعة لأشعار، وودائع التوفير، والودائع الاجنبية، والودائع المحلية..

اما الانواع الاخرى من المصارف مثلاً المصارف المتخصصة في قطاع معين من القطاعات الاقتصادية كالزراعة او العقارات او الصناعة او الاسكان فأن مصادر التمويل فيها تتألف من (٦) :

- رأس المال المدفوع.
- الاحتياطيات والمخصصات.
- الودائع وتؤدي دوراً اقل اهمية من الدور الذي تؤديه الاموال الخاصة بعكس الحال التي عليه في المصارف التجارية.
- الاقتراض ومصادر هذه القروض هي الحكومة، والبنك المركزي، وهيئات ومؤسسات دولية، ومصادر اخرى.

في حين تضمنت بنود الملكية في المصارف المركزية من العناصر الاتية :

- رأس مال المصرف وهو مملوك بأجمعه للحكومة .
- حسابات الحكومة وودائع المؤسسات العامة وودائع المصارف المرخصة التي هي في الواقع ارسدة احتياطيات هذه المصارف المحتقظة بها لدى المصرف المركزي.
- الاحتياطي العام حيث يقوم المصرف بأقتطاع نسبة من صافي ارباحه ويضمه الى الاحتياطي العام الى ان يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ضعف رأس مال المصرف وعندها يتوقف المصرف عن اقتطاع هذا الاحتياطي وتحول جميع الارباح الى حساب الحكومة..

ثانياً: أنواع الملكية

يمكن تصنيف الملكية الى نوعين هي الملكية العامة والملكية الخاصة فالملكية العامة تعني سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وأمتلاكها لادوات الانتاج ومصادر الثروات الطبيعية، ويعتبر القطاع العام أداة أو وسيلة للدولة في تحقيق هذه السيطرة على الأنتاج وأدواته، وبالتالي فإن المالك للقطاع العام هو الحكومة. أما الملكية الخاصة فتعني سيطرة الافراد على النشاط الاقتصادي في حدود القانون، طبعاً السيطرة ليس بمفهومها السلبي ولكن الأستخدام في حدود القانون .

وتتميز الملكية الخاصة وعوائدها بخصوصية قبولها للنقل والتحويل بين الافراد إما عن طريق البيع أو الارث، وقد تختلف الملكية الخاصة من الناحية الفنية بأختلاف النظام الاقتصادي السائد في المجتمع ففي النظام الاقتصادي الاشتراكي فننت الملكية الخاصة للافراد بما يسمح باشباع حاجات الفرد واسرته، أما في النظام الرأسمالي فإن حق الملكية للافراد قد يتجاوز ما يشبع حاجات الفرد واسرته وبالتالي قد يكون عرضة لنشوء الاستغلال (٧).

ثالثاً : ملكية المصرف:

تتنوع الانظمة المالية في دول العالم من البدائية تماماً الى المعقدة جداً ومن الضعيفة السريعة الزوال الى القوية الثابتة نسبياً، هذا وتعتبر الأنظمة المصرفية الثابتة (المستقرة) عنصراً مهماً في الانظمة المالية الجيدة، فعندما تنهار الانظمة المصرفية او تعمل بصورة غير فعالة فسوف تنقلص قدرة الشركات في الحصول على التمويل الضروري لمواصلة مشاريعها القائمة ومتابعة الاعمال الجديدة، لذلك سوف نتطرق الى جانبين مهمين من الانظمة المالية الا وهما الملكية الحكومية للمصارف والملكية الخاصة لها.

فالملكية الحكومية للمصارف هي شائعة ومنتشرة في كل ارجاء العالم وخاصة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة، وان لهذا النوع من الملكية تأثيرات مميزة على تخصيص

الموارد والتطور الاقتصادي وهنا يوجد رأيان رئيسيان حول المشاركة الحكومية في السوق المالية ، يقترن الرأي الاول بالتطور وفيه يرى Alexander Gershenkron ان التطور المالي ضروري لتحقيق النمو فيشير الى ان المصارف ذات الملكية الخاصة هي المحرك الرئيسي لتوجيه الادخارات نحو الصناعة في العديد من الدول الصناعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة في المانيا، الا أنه في بعض الدول (كروسيا) لم تتطور المؤسسات الاقتصادية بدرجة كافية لتصبح مصارفاً خاصة لكي تؤدي دور التطور الرئيسي لذلك كان على الحكومة أن تتدخل ومن خلال مؤسساتها المالية فهي تستطيع أن تبدأ بالتطور المالي..

اما الرأي الثاني فهو يتعلق بالسياسة ويرى أن السيطرة الحكومية على التمويل (من خلال مصارفها) تسييس (أي تضيي الصفة السياسية عليه) تخصيص الموارد من أجل الحصول على أصوات الناخبين وتخفيض الفاعلية الاقتصادية والدليل على ذلك هو عدم فاعلية المؤسسات الحكومية والدوافع السياسية وراء التوفير العام للخدمات وفوائد التخصيص..

هذا وتستطيع الحكومة أن تشارك في تمويل الشركات بطرق عديدة حيث بمقدورها توفير المعونات المالية بصورة مباشرة كما تستطيع ان تشجع المصارف الخاصة بواسطة الانظمة ومحاولة الاقناع للاقراض للمشاريع المرغوبة سياسياً او يمكنها ان تملك مؤسسات مالية بنفسها، وتتمثل ميزة امتلاك مصارف في ان امتلاك المصرف يعطي الدولة سيطرة شاملة على اختيار المشاريع التي تمويلها بينما تترك مهمة تنفيذ تلك المشاريع للقطاع الخاص.

((التطور)) و((السياسة)) لذلك فإن ملكية المصارف تساعد في تحقيق أهداف الدولة في كل من نظريات ففي نظريات التطور تجعل ملكية المصارف للدولة قادرة على جمع الادخارات وتوجيهها نحو المشاريع الاستراتيجية الطويلة الاجل، لذا فإن تمويل المشاريع

بهذه الطريقة يمكن الدولة من السيطرة على الاخفاقات التأسيسية التي تضعف اسواق المال الخاصة وتولد طلباً متزايداً وأيرادات مفيدة اخرى تتعش النمو المالي.

اما في النظريات السياسية فإن ملكية المصارف تجعل الحكومة قادرة على تمويل المشاريع غير الفعالة والمرغوبة سياسياً بنفس الوقت ، وفي كلتا النظريتين تقوم الحكومة بتمويل المشاريع التي لا يمولها القطاع الخاص ففي نظريات التطور تكون تلك المشاريع مقبولة اجتماعياً اما في نظريات السياسة فهي ليست كذلك (٨).

اما الجانب الاخر للانظمة المالية فهو الملكية الخاصة للمصارف او (المصارف المملوكة بصورة واسعة) حيث تعتبر هذه المصارف حديثة الولادة في الدول العربية بالرغم من انتشارها الكبير في انحاء العالم كافة ، تقدم خدماتها المتنوعة والكثيرة وتعمل تحت اسم المصارف الشاملة ، اما المصارف الخاصة في العراق فلم تقم لمنافسة المصارف العامة ، بل على العكس لتكون رديفة وداعمة لها على الساحة الاقتصادية، باعتبار انها تخضع لرقابة المصرف المركزي وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع الزبائن على اختلاف انواعهم وتقدم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية لكل القطاعات المالية وفق الامكانيات المتوفرة لديها، وقد صدر قرار إقامة المصارف الخاصة في العراق رقم (١٤٢) الذي بموجبه عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ بالقانون المرقم (١٢) لسنة ١٩٩١ الذي سمح بإنشاء مصارف خاصة ومختلطة لتعمل بشكل تنافسي مع المصارف الحكومية لتطوير القطاع المصرفي وتوسيع شبكة خدماته (٩).

ويرى كل من Jame Barth&Caprio ان الملكية الواسعة للمصارف تحدد في اربع نقاط هي (١٠):

١- لا يسمح لأي مساهم بأن يمتلك (سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة) أكثر من ١٠% من أي فئة من الحصص في المؤسسة المالية المملوكة بصورة واسعة بدون الحصول على موافقة وزير المالية .

٢- يمتلك وزير المالية الحق بالسماح بمناصب ملكية تصل الى ٢٠% التي تشمل الملكيات المباشرة وغير المباشرة طالما ان كل المساهمين الذين يسمح لهم الوزير بامتلاك اكثر من ١٠% لا يملكون او يسيطرون بصورة جماعية على أكثر من من ٤٠% من أي فئة من الحصص.

٣- ينظر الى أي شخصين او اكثر يعملان في ضوء اتفاقية او تفاهم رسمي او غير رسمي بوصفهم مساهمين منفردين لأغراض تحديد حصة الملكية المسموح بها في المؤسسة المالية.

٤- يستطيع الوزير ان يسمح للمساهم الذي يخضع لخطة تجريد مقبولة ستنفذ خلال فترة زمنية ثابتة بأن يتجاوز بصورة مؤقتة حد الـ ٢٠% من اجل تسهيل الصفقات التي تعتبر مهمة للمصلحة العامة. ولن يكون أي مساهم قادر على اقتراح اكثر من ٢٠% من الحصص حتى لو سمح الوزير له بتجاوز حد الـ ٢٠% بصورة مؤقتة.

كما تجدر الاشارة هنا الى ان الكثير من الدول لا تمتلك قيوداً مكتوبة على الملكية الا ان معظمها يشترط موافقة رسمية او غير رسمية من الحكومة على تغييرات الملكية، وغالباً ما تستخدم هذه القوة لضمان بقاء المؤسسات (وخاصة الرئيسية منها) مملوكة بصورة واسعة وبسيطر عليها من قبل الافراد.

وغالباً ما تكون اكبر المصارف وشركات التأمين في العالم مملوكة بصورة واسعة على الرغم من الافتقار الى المتطلبات الرسمية. ومن أهم القضايا التي يواجهها مجلس ادارة أي مصرف والادارة العليا فيه هي كيفية تعظيم ثروة حملة الاسهم، ومن المظاهر الاساسية للخطة الاستراتيجية المصاحبة لهذا الهدف هي ما اذا كان يجب على المصرف ان يشتري مصارف اخرى او يبقى مستقلاً او يعرض نفسه للبيع. وكل بديل له تأثيرات مختلفة فيما يتعلق بالنمو المستقبلي في المكاسب وتأمين وظائف العاملين وطبيعة الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه..

وفي عقد السبعينات وأوائل الثمانينات قام العديد من الافراد في الولايات المتحدة بأستأجار او شراء مجموعة من المصارف المحلية توقعاً لبيعها لاحدى الشركات القابضة المصرفية، وبسبب القيود التي كانت مفروضة على اعمال المصارف والفروع بين الولايات الامريكية، فأن السوق كان يوصف بأنه سوق البائع وكان يمكن للبائع ان يحصل على علاوة اضافية مقابل موافقته على الاندماج ، وبأعتبار ان الاندماج هي الوسيلة الطبيعية لأختراق الاسواق الجديدة خاصة في الولايات التي كانت تمنع افتتاح فروع جديدة .وبدون فرع جديد فأن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها ان تمتد عمليات المصرف الى اسواق جديدة هي قيام الشركات القابضة المصرفية بالاستحواذ على مصارف من مختلف الاسواق وخلال هذه الفترة اثار ارتفاع الطلب على الاستحواذ على فروع جديدة الاهتمام، حيث ان اسواق البائع سوف يتم السيطرة عليها من خلال منافسين محتكرين ولذلك قام المنظمون بتقييم كل الصفقات عن قرب لضمان ان الشركة الدامجة لا تحصل على مقدار كبير من السوق، وبحلول عام ١٩٩١ اصبح السوق للمشتري وبالتالي انخفضت العلاوات التي تسدد مقابل الاستحواذ على البنوك حيث كان بإمكان البنوك ذات رأس المال المناسب فرض شروطها وبالتالي انخفضت العلاوات لأن المصارف الدامجة حصلت على افضل الصفقات ومع انتعاش اسعار الاسهم عامي ١٩٩٣، ١٩٩٢ استمرت المصارف الكبرى في اصدار رأس مال جديد لكي تمويل عمليات شراء مصارف اضافية ومؤسسات غير بنكية كما ان إقرار عملية فتح الفروع بين الولايات عام ١٩٩٤ سوف يسرع من الأندماج.

ولكي ندعم القيمة المضافة التي يحققها الاندماج يجب على المصرف المكتسب ان يحافظ على أفضل الموظفين للمصرف المستهدف والابقاء على افضل العملاء والحفاظ على افضل الطبايع المستهدفة (١١) .

ومن ذلك نرى ان المصارف تحقق نجاحاً اقتصادياً كبيراً من خلال التوسع، لذلك فان الأندماج يسمح بتقديم نفس جودة ومستوى الخدمات بعدد أقل من العاملين ومقدار أقل

من الأصول الرأسمالية وذلك مقارنة بينكين مستقلين ولهذا السبب فإن معظم الاندماجات تتم لتحقيق هذا الاتجاه.

رابعاً: الأنشطة التي تتعامل معها المصارف

يؤدي النشاط المصرفي دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق التوازن المالي من خلال تعبئة المدخرات المالية وإعادة استغلالها بكفاءة وضمن الأطر المرسوم لها، وتصنف العمليات التي تشكل النشاط المصرفي إلى مجموعتين (١٢):

١- **التسهيلات المصرفية** / وهي مجموعة الأعمال التي ترتب على المصرف الالتزام بتقديم سلفة أو قرض أو كفالة، مقابل حصوله على إيرادات مالية مثل العملات المصرفية، وإيرادات محفظة الأوراق المالية .

٢- **الخدمات المصرفية** / هي العمليات التي لا ترتب على المصرف أي التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

كما وتصنف هذه العمليات من حيث فائدتها للمصرف إلى :

١- **عمليات سلبية** / قبول الأموال المودعة بمختلف أنواعها ومصادرها وإيداعها في صندوق المصرف لقاء فوائد مدينة للمودعين .

٢- **عمليات إيجابية** / هي العمليات التي تتمثل بإعادة استثمار الأموال المودعة لديه وتشغيلها في نشاطات استثمارية مختلفة أو منحها كقروض للعملاء مقابل حصوله على فوائد دائمة.

٣- **عمليات محايدة** / هي الأنشطة التي يقوم بها المصرف لكن لا تدخل ضمن أي من العمليات السابقة منها فتح الاعتمادات المستندية، عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن ومن ثم إعادة بيعها وإصدار خطابات الضمان .

ويتم تخصيص النشاط المصرفي كالاتي (١٣) :

- **الودائع المصرفية/ويقصد بها كافة الاعمال التي يضعها المصرف تحت تصرف العملاء** فقيام المصرف بقبول الودائع الجارية او الودائع لأجل او بأخطار أو ودائع التوفير، فهو بذلك يقوم بالحفاظ على اموال العملاء كما انه بالنسبة للودائع بأجل وودائع التوفير يعطي عائداً عن تلك الاموال..

-**الاستثمار/تتضمن كافة الاعمال التي يقوم بها المصرف لتوظيف ما يتجمع لديه من أموال بعد حجز الاحتياطات الاولية والقانونية في مجال منح الائتمان والقروض والسلفيات وقيامه بادارة محفظة الاوراق المالية وكذلك عمليات خصم الكمبيالات.**

يضع المصرف برنامجاً مدروساً ليحقق به الاستخدام الكفء للأموال المودعة لديه، ويقوم ذلك البرنامج على اساس طبيعة وسلوك الايداعات فيفصل الايداعات الثابتة عن الايداعات المستقبلية، وفي ضوء تجميع بياناتها التاريخية يسهل على المصرف التنبؤ بالاتجاهات والایداعات والسلف الراسخة ثم يوازن بين مصادر الاموال المتوقعة والاستخدامات المنتظرة ويتم تقدير إيرادات المصرف ومصروفاته على ضوء برنامج مصادر الاموال واستخداماتها (١٤).

ويرى Barth ان الاراء تختلف بشأن نشاطات المصارف فالبعض يفضل ان تقتصر المصارف التجارية على التوفير التقليدي وتقديم القروض ويجادلون بأن هناك صراعات مصلحة متأصلة تظهر حينما ينهمك المصرف بنشاطات مثل اكتتاب الكفالة والضمان واستثمارات الملكية العقارية وامتلاك شركات غيرمالية . ان توسيع عدد النشاطات المسموح بها قد يؤدي الى توفر فرص اكثر لحدوث مخاطر اخلاقية تعمل على تشويه قرارات استثمار المصارف، وخاصة عندما تعمل في نظام تأمين الادخار . اما الاشخاص الذين يفضلون حرية كبيرة فيما يتعلق بنشاطات المصارف فيشيرون الى ان الصيرفة العالمية تخلق بنوكاً اكثر تنوعاً واكثر استقراراً وقد تعمل القيود التنظيمية الاقل على زيادة قيمة اعفاء المصارف وبهذا تزيد حوافز اصحاب المصارف على التصرف بحكمة وعقلانية اكثر، . الى جانب المضامين الايجابية لاستقرار المصرف . علاوة على

ذلك فالفرصة المتاحة للعمل في مجموعة اكبر من النشاطات تجعل المصرف قادراً على التكيف وبهذا توفير الخدمات المالية المتنوعة التي يطالب بها القطاع غير المالي بفاعلية (١٥).

وعقب الظروف المريرة التي مر بها العالم خلال الكساد والتي تبعتها ظروف لا تقل مرارة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها شغل موضوع المخاطر اهتمام رجال المال والاعمال ساعد ذلك على ظهور فكر جديد (لهاري ماركوتنز) عن مفهوم التنويع وأثره على تخفيض المخاطر وهو ما وضع الاساس لما يسمى بالمصرف الشامل، فالمصرف الشامل بمفهومه الضيق هو ذلك الذي يسعى الى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات، كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات ، ففي عالم لا تتوافر فيه المنافسة الكاملة يتوقع ان يترتب على تنويع دون ان يترك ذلك تأثيراً سلبياً على العائد نشاط المصرف ينطبق ذلك على تنويع الودائع وغيرها من مصادر التمويل ، بقدر ما ينطبق على مجالات استثمار تلك المصادر وفي ظل التنويع الذي حققه المصرف الشامل يتوقع ان يتحقق الاستقرار في حركة الودائع، فالدورات التجارية لا تصيب كافة القطاعات خلال نفس الفترة، حيث ان نقص الودائع التي يقدمها قطاع معين قد يعوضه زيادة قطاع اخر وانخفاض الطلب على الائتمان المصرفي لقطاع ما، قد يعادلها ارتفاع في الطلب على الائتمان من قطاع آخر. والاهم من ذلك انه لو اصاب قطاع معين من القطاعات التي يتعامل معها المصرف موجة كساد ترتب عليها افلاس بعض منشأته فان مخاطر ذلك سوف تكون اقل حدة عما لو كان المصرف يقصر تعامله مع هذا القطاع دون غيره.

ومن الجدير بالاشارة ان نذكر ان المصرف يتعرض لنفس المخاطر لو أنه قصر نشاطه على قطاعات تباشر أنشطة بينها ترابط قوي مثلاً نشاط المصرف على منشآت عاملة في ثلاثة قطاعات نوعية (انتاج الاسمنت، انتاج الحديد، والمقاولات) فعلى الرغم من تركيز نشاط المصرف على ثلاثة قطاعات فإنه مازال يتعرض لذات

المخاطر التي يتعرض لها المصرف الذي يتعامل مع قطاع واحد، فنتيجة الترابط بين القطاعات الثلاثة فما يصيب قطاع معين يصيب القطاعين الآخرين. والصورة تختلف لو ان القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها المصرف لا يوجد ارتباط قوي بين تدفقاتها النقدية. ويزداد مفهوم التنوع عمقاً وتزداد ايجابياته إذا ما أتجه المصرف الى ممارسة أنشطة غير مصرفية فالى جانب الاستثمار في القروض والاوراق المالية قد يدخل البنك في مجالات اخرى، كأدارة صناديق استثمار وتقديم خدمات تأجير الاصول، او القيام بوظيفة تكبير الاستثمار الذي يتولى اصدار الاوراق المالية لمنشآت الاعمال وغيرها من الانشطة (١٦).

من ذلك يمكن القول ان فلسفة التنوع التي تقوم عليها فكرة المصرف الشامل من شأنها ان تحقق له البقاء والاستمرار بل وان التنوع نفسه يستهدف تجنب المصرف التعرض للمخاطر التي من شأنها ان تؤثر سلباً على استمراريته، كما وان الانشطة المصرفية وغير المصرفية التي يضطلع بها البنك الشامل تدعم الاهداف التقليدية للبنك التجاري وهي تعظيم الربحية، وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتخفيض مخاطر الافلاس بشكل يحقق الامان للمودعين.

كما يبدو ان الفلسفة التي يقوم عليها المصرف الشامل لا تتعارض بطبيعتها مع ظروف المصارف العربية يضاف الى ذلك ان التحديات التي واجهت المصارف الامريكية من مخاطر الافلاس ومنافسة أسواق رأس المال وغيرها من التحديات يتوقع ان تواجه المصارف العربية، إن لم تكن قد واجهتها بالفعل ففي ظل الاتجاه نحو الخصخصة وانشاء اسواق لرأس المال، قد تتعرض الودائع المصرفية للنضوب نسبي وهو الأمر الذي ستضطر معه المصارف الى البحث عن مصادر تمويل بديلة كأصدار سندات، وتسييل جزء من القروض على النحو الذي سارت عليه المصارف الامريكية..

كذلك فإن الخصخصة وتحديات اسواق رأس المال تفرض على المصارف تنويع أدوات الاستثمار إذ يتوقع أن تتجه المصارف نحو القروض طويلة الأجل ومتوسطة

وقصيرة الأجل بل وقد تتجه الى المساهمة في خطط تمليك العاملين جزء من رأس مال المنشآت العاملين فيها الى جانب أمكانية توجيه جزء من مواردها الى الاستثمار في الاسهم بل والمساهمة في انشاء شركات جديدة.

وإذا كان استئجار الاصول هو بديلاً شرعياً للاقتراض فإن تحديات جديدة ستواجه المصارف التجارية العربية في مجال منح الائتمان، لو ساد اتجاه لإنشاء شركات متخصصة في التأجير. وهنا سنجد المصارف نفسها مضطرة لمزاولة هذا النشاط، هذا الى جانب انشطة اخرى سيفرض عليها المستقبل ممارستها وهي الدخول في سوق اصدار الاوراق المالية، وأدارة استثمارات لحساب العملاء، فهذه الانشطة مرتبطة بأسواق رأس المال التي تتجه دول العالم العربي الى إنشائها.

المحور الثاني: المرونة المالية:

أولاً : مفهوم المرونة:

أن الدور الذي تلعبه المرونة في ابقاء ونجاح المنظمات في البيئة المتغيرة يوصف من قبل عدة مؤلفين في نظرية الادارة. حيث يقترح Peters^(١٧) وصف لتكوين وبقاء نجاح الاع مال، ويلاحظ بأن كل وصفاته تستهدف تقديم انجاز للمرونة. اما Pasmore^(١٨) يؤكد بأن المنظمة الاكثر مرونة هي المنظمة التي يستطيع المراهن فيها الاستجابة للتغير. Volberda^(١٩) يقترح بأن المنظمة المرنة هي المنظمة التي تمتلك سهولة الابداع مع بقاء التنسيق والسيطرة على الوضع.

و Allen^(٢٠) يؤكد بأنه في ظل شروط التغير السريع والميزة التنافسية على الارجح تكون وظيفة المنظمة الإدراك المسبق والتكيف فالمفهوم الضمني للمرونة في المنظمة ملازم لهذه الخواص.

وطبقاً لـ Drucker المرونة في أي عمل تكون عندما تكون الأعمال قادرة على اجتياز المواقف الصعبة والمفاجئة وأستفادة الاعمال من الفرص غير المتوقعة في الاوقات

المتقلبة هذا يشير ضمناً الى أن العمل يجب ان يكون مرناً بما فيه الكفاية لمعالجة كلاً من التهديدات والفرص غير المتوقعة المتعلقة بمستقبل مجهول وبيئة غير مستقرة. في حين يميز Johnson^(٢١) بين الأستجابة (كون الشيء مستجيباً والمرونة ويؤكد على أهمية كلا النوعيتين ويؤكد أنه من الضروري ان يكون العمل مرناً وليس فقط متجاوب وله أولوية ضمنية للمنافسة في عصر المعلومات.

وكان للفشل في فهم كلف التعقيد ومنافع المرونة سبباً في ان الشركات الامريكية فقدت حصة السوق والربحية الى الاكثر تركيزاً ومرونة في السبعينات والثمانيات يبدو ان مدراء الشركات قد أدركوا منافع الوجود المرناً لكن يفتقرون الى التوجيه الضروري لخلق هذه النوعية الاثرية والمراوغة في منظماتهم.

بينما لاحظت Steers^(٢٢) ان المرونة هي معيار للتقييم يذكر اغلب الاحيان في المنظمات. ولسوء الحظ ان هناك ذكراً قليلاً نسبياً للمرونة في الادبيات النظرية فضلاً عن قلة الهياكل النظرية لتوجيه الادارة في فهم وتميز الانواع المختلفة للمرونة. وفي خلق وومساندة المنظمات المرنة يرى كلاً من Eppink وVdberda^(٢٣) بالرغم من ان المرونة قد تعني عنوان للمشاكل التنظيمية الا ان مجالات المرونة المحسنة تبقى غير مستكشفة بشكل كبير.

هذا ويعرف القاموس الدولي الثالث (ويبستر) صفة مرناً من خلال قابلية الاستعداد للتعديل او التغيير وقابلية الابداع والتنوع وفي أغلب الاحيان التكيف تبعاً للحالات الجديدة ((كما يعرف قاموس الكتاب العالمي (صفة) مرناً على أنها التكيف السهل لملائمة الشروط المختلفة بسهولة، والمرونة كأسم معناه الحصول على مرونة نوعية من ذلك نستنتج ان المرونة تتعلق بقدرة الناس للتغيير و التكيف بسهولة وفقاً للظروف المتغيرة، اما في المنظمات فأن مصطلح المرونة يشير الى قدرة العاملين في المنظمة سواء بشكل فردي او جماعي على التكيف والتغيير في البيئة التنظيمية.

لاعطاء مفهوم شامل ودقيق للمرونة سوف نتطرق الى تعريفها من ابعاد مختلفة للأدبيات النظرية للمحاسبة والادارة:

١- **بُعد هيكل التمويل** وهو المفهوم الذي تبناه الاداري bernstein^(٢٤) حيث يعرف المرونة على أنها القدرة على جمع الاموال خصوصاً في اسواق راس المال غير الملائمة . يركز هذا التعريف على هيكل تمويل المنظمة Donaldson^(٢٥) يرى ان مصطلح المرونة مستخدم بشكل خاص في قرارات هيكل راس المال، حيث ان على الشركة ان تختار مزيج معين من مصادر الاموال، في حين الهدف اغلب الاحيان هو أيجاد المزيج الذي يقلل الكلفة ويزيد القيمة في أي نقطة بمرور الوقت.

نلاحظ من التعاريف السابقة انها تتعلق بجانب عدم التأكد، وبالاحتاجات المستقبلية غير المعروفة وقدرة المنظمة على تعديل هيكل التمويل استجابة للأحداث غير المتوقعة . فهذا المنظور يتبنى مدخلاً وظيفياً في تعريف المرونة كالقدرة على جمع الاموال إذا حدثت أحداث غير متوقعة، ان عيب هذا المنظور الوظيفي أنه يحد المرونة في وظيفة او مجال معين من المنظمة بدلاً من ان تشمل المنظمة ككل.

٢- **بعد موازنة التدفقات النقدية** : مجلس معايير المحاسبة المالية 1984 FASB يستعمل مصطلح (مرونة مالية) ويرى ان المرونة المالية هي قدرة الوحدة على تبادل المبالغ والوقت بتدفقات نقدية لتلبية الاحتياجات والفرص غير المتوقعة .هذا التعريف تبني ايضاً مدخلاً وظيفياً في أشكال إدارة وظيفة النقد كأساس للتعريف الـ FASB حددت المرونة المالية (كمقياس للتكيف في الأعمال، الحاجة للتكيف قد تكون هجومية أو دفاعية فالاعمال قد تحتاج مرونة مالية للحصول على فرصة استثمار جديد غير متوقع او لفرصة للبقاء ،هذا التعريف يركز على قدرة الشركة على تحويل موجوداتها الى نقد بسرعة والحصول على تدفقات نقدية او استثمار التدفقات النقدية الصافية فالتركيز هنا يتم على مصدر واحد كوسيلة لخلق المرونة بمعنى ان الاعمال المرنة مالياً ستحتوي على حد

نموجي من التدفقات النقدية الكبيرة سواء من العمليات الجارية ام امكانيات الاقتراض الكبيرة غير المستعملة، أو الاصول التي يمكن ان تحقق بسرعة مبالغ ذات معنى.

اما (ALCPA) فله وجهة نظر مماثلة حيث يعرف المرونة المالية كخاصية كيان التي تعطي الوحدة القدرة على اتخاذ الاجراء التصحيحي الذي سيعادل او يزيل الزيادة في الزيادة في المطلوبات والمدفوعات النقدية المتوقعة التي تفوق مصادر نقدها.

ضمن هذه التعاريف ايضاً تحديد لمفهوم المرونة لأنها لا تعترف بأن النقد هو فقط احد مصادر المنظمة وان المرونة لها مصادر اخرى لوجودها.

٣- البُعد الانساني وفيه يرى Gabor^(٢٦) بأن المنظمات المرنة تنتج من الافراد المرنين وهذا يتضح بعد مرور فترة قد تصل الى 30 سنة تقريباً ولكي يتم تحقيق المرونة في المنظمة فإنه ليس فقط الهياكل والاجراءات تحتاج تغييراً لكن ايضاً السلوكيات والأفكار داخل المنظمة.

والعاملون في المنظمات قد لا يتخذون موقف الموجه للتغيير بل قد يتخذون موقف المعارضين له وللمرونة في ذلك بسبب شبكة معقدة من عمليات الروتين الدفاعية.

عمليات الروتين الدفاعية هذه يمكن مخاطبتها من خلال خلق وعي لدى الافراد في المنظمة لخلق وجهة نظر ايجابية للمرونة والتغير من خلال الاشتراك والملكية.

المشكلة بهذا المنظور بأنه ليس هناك اجماع في الادبيات على استلزام وجود ميزة المرونة للأفراد بمعنى لم نصل الى الحد تكون فيه المنظمة مهيكلية ومدارة بأسلوب يتبنى ويكافئ المرونة في المستخدمين.

٤- بُعد رضا الزبون^(٢٧) يعرف المرونة من منظور الزبون على انه منتج فوري او خلال فترة هذا بالضبط ما يرغبه الزبون. كما يرى ان المرونة تتحقق فقط بواسطة اساليب الحياة المتغيرة وطرق التفكير في المدى البعيد.

يستعمل مصطلح الاستراتيجية لتعريف المرونة من منظور واسع جداً و(يعني منظور السوق)، فتشير مرونة الاستراتيجية الى قدرة الاستجابة للشركة في الاسواق من خلال

تغير خطتها او تفكيك استراتيجيتها ويستعمل مصطلح المرونة التنافسية على انها قدرة المشروع للأستجابة للتغيرات التنافسية المتسببة من التحول في وضع السوق، او من خلال تقديم منتج جديد او دخول منافسة جديدة.

هذه التعاريف ايضاً تأخذ جانب من المنظمة وهي وظائف البيع والتسويق ويستثنون الوظائف الاخرى.

٥- بُعد التشغيل/ينظر للمرونة من منظور التشغيل على انها قدرة الادارة على تعديل استراتيجية تشغيلها لكي تستفيد من الفرص المستقبلية او ايقاف الخسائر التي تحدث ويستعمل مصطلح مرونة التشغيل لتعريف قدرة المدراء لمراجعة القرارات التشغيلية تبعاً للأحوال الاقتصادية.

هذه التعاريف عادةً تستند الى منظور وظيفي حيث تؤكد على وظيفة الانتاج في المنظمة. ٦- ابعاد اخرى/ المرونة يمكن ان تكون مقياساً بأهداف التفويضين وهي المرونة الخارجية يعني بواسطة نمط معين من استثمارات سوق المنتج ومرونة داخلية بواسطة سيولة الموارد .

وهناك منظور آخر^(٢٨) يعطي منظوراً مختلفاً جداً ، أما المرونة الداخلية فهي قدرة المنظمات للتكيف مع بيئتهم بينما المرونة الخارجية فهي قدرة المنظمات للتأثير على بيئتهم، فهذا المنظور يعطي استراتيجيتين هي من ناحية التكيف مع البيئة واخرى التأثير على البيئة. كما ينظر الى المرونة كخاصية للمنظمة التي تجعلها أقل عرضة للتغيرات الخارجية غير متوقعة او تضعها في موضع أفضل للأستجابة على مثل هذا التغير.

مما سبق نلاحظ ان مصطلح المرونة هو مصطلح معقد ومتعدد الابعاد يتضمن الاستراتيجية والفعالية وسمات السلوكية والادارية، وان خلق المرونة في المنظمة عملية متكاملة وشاملة ومستمرة بدأت وبقيت مطلوبة في الادارة.

وللأحاطة بالتعاريف السابقة في تعريف اشمل قائم على منظور النظام المفتوح للعلاقة بين المنظمة والبيئة نرى ان المرونة هي عملية وجود، وأحاساس وأستجابة، ورغبة، وقدرة على اتخاذ الأجراء، وأعادة وضع مصادر ووظائف المنظمة بأسلوب متناسق مع الرؤية واستراتيجيات وأهداف الإدارة وأستجاباتهم بشكل تفاعلي مع المعلومات الجديدة ومع التغيير المتوقع وغير المتوقع في المنظمة وبيئتها.

ثانياً/موارد المرونة المالية:

مجلس معايير المحاسبية المالية 1984 (FASB) بتعريفه للمرونة المالية على انها القدرة على الدخول في عمل ما بفاعلية لتبديل او معادلة المبالغ بتدفقات نقدية مستقبلية لتلبية الاحتياجات والفرص غير المتوقعة^(٢٩) كانت من منظور موازنة التدفقات النقدية، كذلك يمكن ان تنشأ من الأعمال الصغيرة ومن سلسلة التدفق النقدي، بسبب عنصر العشوائية في نشاط الأعمال لكنه لسوء الحظ هذه التدفقات الجارية للأموال تنتج من القرارات السابقة والانشطة ستكون مساوية بالضبط للتدفقات الخارجية الجارية، كما تجدر الإشارة هنا الى أنه يمكن ان يتوقع ان تكون التوقفات النقدية متكررة ان لم تكن مستمرة حالة اللاتوازن (مثلاً الزيادة اوالنقصان) وتعتمد على قوة الانشطة الحالية مقارنة بتلك التي في الماضي^(٣٠) هذا التعريف رغم ضيقه يميل الى التشديد على موازنة النقد في نقطة زمنية معينة فضلاً عن وجهة النظر التي تعتبرها كعملية مستمرة غير متوازنة.

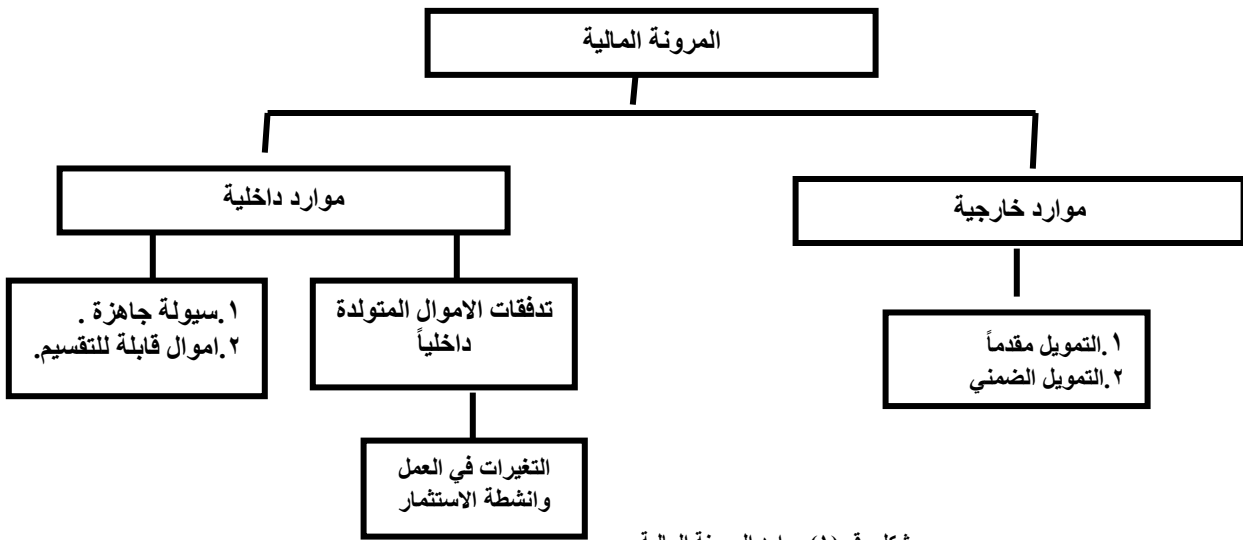
النقد غير المتوازن ناتج اما من فائض بالنقد الذي يجب ان يكون مستمراً او عجز بالنقد الذي يجب ان يكون ممول بواسطة التكوين او تسهيلات الاعتماد الكامنة. فالمرونة المالية تشمل اكثر من موازنة التدفقات النقدية ومن الجوانب الاخرى المهمة مثل تحويل النقد، حركة جمع وتوليد النقد ومصادر واستخدامات النقد، اتجاهات او سلاسل ادارة النقد، والتوقيت وتدفقات النقد المستقبلية غير المؤكدة كلها جوانب تؤثر في المرونة المالية .

المرونة المالية مكتسبة من الموارد الداخلية

والخارجية للقوائم المالية، ويرى Heath^(٣١) ان موارد المرونة المالية مقسمة الى خمسة اقسام هي:

- ١- اقتراض المال .
- ٢- تصفية الموجودات .
- ٣- تخفيض التكاليف .
- ٤- تخفيض حصص الارباح.
- ٥- عوائد راس مال الشركة.

أما ASB فيعطي تصنيف مختلف من خلال تقسيم موارد المرونة المالية الى موارد داخلية وخارجية. فالموارد الداخلية هي الموارد المتولدة في المنظمة من بيع الموجودات او توليد التدفقات النقدية، والموارد الخارجية تلك المحددة خارج المنظمة، والشكل رقم (١) يوضح موارد المرونة المالية :



شكل رقم (١) موارد المرونة المالية

هذا التصنيف يتوافق مع التصنيف المستخدم في قائمة تدفق النقد في القوائم المالية العاكسة لانشطة التشغيل والاستثمار والتمويل للمؤسسات التجارية . والاتي تفاصيل مهمة على استخدام هذه الموارد :
المبالغ النقدية الممكن توليدها .

- الوقت الذي يتم خلاله تحويل (عقارات.. اسهم ..) الى مبالغ .
- التكاليف المرتبطة بعملية التحويل الى سيوله .
- اثر اعادة توجيه الموارد ربما يحصل في نوعية المنتجات او الخدمات .
- تأثير جانب المخاطرة على المنظمة .
- مستوى التأكد الذي فيه الموارد ستكون متوفرة للتحويل في الوقت الصحيح في المستقبل .

ثالثاً /علاقات المرونة المالية:

المجال الواسع للمرونة المالية يمكن ان يوضح من خلال علاقاتها مع الربحية، ملائمة راس المال (القدرة على الدفع)، السيولة :

الربحية :وهي تعكس كفاءة وفاعلية ادارة الوحدة كما يظهر ذلك من مؤشرات المردود من الاستثمار ومن حق الملكية .ولان الجانب الاكبر من مصاريف المصرف التجاري تتمثل في فوائد الودائع فان هذا يعني وفق فكرة الرفع المالي ان ارباح المصرف تعد اكثر تأثيراً بالتغير في ايراداتها، فاذا ما زادت ايرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الارباح بنسبة اكبر، وهذا يقتضي على ادارة المصرف ضرورة السعي لزيادة الايرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.واذا كان لأعتماد على الودائع بعض الجوانب السلبية نتيجة لألتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق ارباحاً ام لم يحقق فان للاعتماد على الودائع ميزة هامة .فالعائد الذي يحققه المصرف على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكها فاذا اعتمد البنك على اموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يتعرض للافلاس ويقفل ابوابه من اليوم الاول .اما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد والتي تمثل الفرق بين الارباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها.ويذهب هذا الفرق الى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه اكبر بكثير من العائد الاستثمار . هذا ويطلق على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي او عائد المتاجرة بالملكية (٣٢).

ملائمة رأس المال (القدرة على الدفع): وتشير الى قدرة راس مال المصرف على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، حيث يتسم راس مال المصرف في الغالب بالصغر النسبي قياساً بالودائع، مما يعني صغر هامش الامان للمودعين، لذا فأن المحافظة على ملائمة تعد من

الاهمية بمكان في دعم ثقة المودعين وبالتالي تمكين المصرف من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية لضمان حسن سير عمله ونموه، وذلك بوصفه خط دفاع لحماية اموال المودعين ولأنه مصدر من مصادر تمويل مجالات الاستثمار التي تتيح للمصرف الاريح اللازمة لديموته. هذا وقد حددت لجنة بازل ملاءمة رأس المال بنسبة 8% كحد ادنى ووصفت المصارف التي تنخفض فيها هذه النسبة عن حدها الادنى بأنها مصارف لا تتوافر فيها متانة رأس المال^(٣٣).

السيولة: مؤشر السيولة يوضح مدى قدرة المصرف على مواجهة سحبيات العملاء في الاجل القصير، ولهذا فإن ثقة المودعين في توفير السيولة لدى المصرف تعد واحدة من أهم وسائل وقايته ضد مخاطر الافلاس وذلك لان بمجرد اشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين مما يدفعهم فجأة لسحب وداائعهم بشكل يعرض المصرف لمخاطر الافلاس كما يعرض النظام المصرفي ككل لحالة عدم الاستقرار.

اتحاد الخزائن يميز العلاقات بين تدفقات النقد والسيولة والمرونة المالية فيها، ويعتبرون السيولة كمفهوم متعدد الابعاد يتضمن كلاً من القدرة القصيرة الاجل التي تقابل الاحتياجات النقدية المتوسطة الاجل والقدرة على توفير القدر المناسب من النقد في الاجل المتوسط والطويل للاستفادة من فرص الاستثمار المتاح او الحصول على بعض الخصومات النقدية ومواجهة خطر العسر المالي الفني. ووفقاً لـ^(٣٤) السيولة والمرونة المالية مفاهيم ضيقة مدعومة من خلال مفهوم اساسي للقدرة على ايفاء الديون.

ولاحظ ايضاً ان الربحية والقدرة على ايفاء الديون تعتمد على بعضها البعض، مع اعتماد القدرة على ايفاء الديون (ملاءة رأس المال على الربحية الطويلة الاجل. هذه العلاقة المتبادلة بين الربحية والقدرة على ايفاء الديون ليس من الضروري ان تتواجد في الاجل القصير.

أما Hendrikson و VanBreda^(٣٥) فليدهم وجهة نظر مختلفة في العلاقة بين القدرة على ايفاء الديون والسيولة والمرونة المالية، هم ايضاً اتفقوا على ان المفاهيم الثلاثة مترابطة ورأوا ان المرونة المالية هي مفهوم أوسع من القدرة على ايفاء الديون ، والقدرة على ايفاء الديون بدورها مفهوم اوسع من السيولة. وبالتالي هم يقترحون علاقة هرمية التسلسل لكل من المرونة المالية المحددة المدى في المستقبل والقدرة على ايفاء الديون والسيولة خاصة المتوسطة

والطويلة الأجل. إلا أن كلا من Hendrikson و VanBreda لم يسموا العلاقة الموجودة بين الربحية والمرونة المالية ويرى Donaldson⁽³⁶⁾ أن توفير المرونة المالية ينبغي أن تكون في حدود معينة وليس على حساب الربحية، لأن كلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل في المصرف وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية المصرف، مما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للأفلاس، لذلك يحاول المدراء الحفاظ على الاحتياطات سواء الاحتياطي الإلزامي المودع لدى المصرف المركزي أم الاحتياطي الثانوي بناءً على ذلك تكون العلاقة عكسية بين كلاً من الربحية والمرونة المالية، فالزيادة في المرونة المالية دائماً تأتي من التوفير في الربحية.

فهدف الإدارة يجب أن يكون الحفاظ على سلامة التوازن بين الربحية والمرونة المالية لمواجهة التهديدات والمخاطر العالية، هذا يتطلب من المصارف توفير شرطين الأول أن يقترن الائتمان بالانضباط وليس بالافراط، وأن يكون مستنداً على معايير سليمة تحقق التكامل بين إدارة مخاطر الائتمان مع إدارة مخاطر السوق والسيولة فضلاً عن وجود الاستراتيجية الواضحة لضمان حسن اختيار العملاء، أما الشرط الثاني فهو رقابة مشددة على مصاريف المصرف لأن المصارف تعمل على أساس هوامش ضيقة من الربح تتحقق من خلال عملية الوساطة المالية في سوق تسودها المنافسة.

المبحث الثاني - الجانب التطبيقي :

في هذا الجزء سوف نتطرق إلى نوعين من المصارف كعينة بحث هما المصارف التجارية والمصارف الشاملة لذلك تم اختيار كل من مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بوصفه مصرفاً تجارياً والمصرف السعودي للاستثمار بوصفه مصرفاً شاملاً والقوائم المالية الخاصة بهما خلال الفترات من 2000-2002 للمقارنة بينهما لتحليل وتفسير النتائج وكما هو آتي:

جدول رقم (1)

يبين تطور الأرباح المتحققة ونسبها الاتجاهية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والمصرف السعودي

للاستثمار

المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)						مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)						المصرف
%	2002	%	2001	%	2000	%	2002	%	2001	%	2000	سنة البيان
%126.5	587	%122.1	464	%100	380	%288.5	1607	%206.8	1152	%100	557	الأرباح السوية المتحققة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

يوضح الجدول رقم (1) الأرباح المتحققة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار قبل طرح الضرائب والاحتياطات والتخصيصات حيث بلغت الأرباح في عام 2000 (٥٥٧) مليون دينار بنسبة 100% كنسبة اساس ثم ارتفعت النسبة للضعف وبلغت (206.8%) عام 2001 و 288.5% عام 2002 الا ان المرونة المالية هنا منخفضة جداً للعلاقة العكسية مع الربحية.

كذلك الحال في المصرف السعودي للاستثمار حيث حقق في عام 2000 مبلغ (380) مليون ريال سعودي بنسبة 100% كنسبة اساس ثم توالى الزيادات وبنسب اتجاهية متصاعدة فبلغت 122.1% في عام 2001 و ١٢٦,٥% في عام 2002 الا اننا نلاحظ ان نسبة لارتفاع الأرباح كانت طبيعية وليست عالية جداً بالتالي تكون المرونة المالية معتدلة.

جدول رقم (2)

يبين تطور صافي الأرباح المتحقق ونسبها الاتجاهية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والمصرف السعودي للاستثمار

المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)						مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)						المصرف
%	2002	%	2001	%	2000	%	2002	%	2001	%	2000	السنة البيان
%35	97	%27	76	%100	274	%302	1114	%209	773	%100	369	صافي الأرباح السوية المتحققة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)
 يبين الجدول رقم (2) مدى استمرارية وصافي الربح المتحقق في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار على مدى الثلاث سنوات عينة الدراسة فقد بلغ عام ٢٠٠٠ (369) مليون دينار عراقي وبنسبة 100 % كنسبة اساس في حين ارتفعت في عام 2001 لتصل (773) بنسبة (209%) و (302%) في 2002 بالرغم من زيادة راس المال من (1.200000000) مليار دينار في عام 2000 الى (2.400.000.000) مليار في 2001 والى (3.240.000.000) مليار في 2002.

اما في المصرف السعودي للاستثمار فأن صافي الارباح المتحققة بلغ في عام 2000 (274) مليون بنسبة 100 % في حين عام 2001 انخفضت هذه الارباح الى (76) مليون بنسبة (2002) الى (97) مليون وذلك بسبب الزيادة التي حصلت في راس المال المدفوع حيث تم زيادة رأس المال من 1000000 مليون ريال سعودي في عام 2000 الى (1100) مليون في عام 2001 والى (10375) مليون في عام 2002، وحسب نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الاساسي للبنك يقتضي تحويل ما لا يقل عن 25 % من صافي دخل السنة الى الاحتياطي النظامي الى ان يساوي رصيد هذا الاحتياطي راس المال المدفوع فضلاً عن تكوين الاحتياطي العام لمواجهة المخاطر البنكية العامة. نرى من ذلك ان ادارة مصرف الاستثمار السعودي تتبع استراتيجية التوازن بين الارباح المتحققة والمرونة المالية لمواجهة المستقبل المجهول. وللتحقق من ثبات هذه الارباح واستمراريتها قمنا بدراسة كلاً من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (3)

يبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبها الاتجاهية في مصرف الشرق الاوسط العراق للاستثمار والمصرف السعودي للاستثمار

المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)						مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)						المصرف
2002	%	2001	%	2000	%	2002	%	2001	%	2000	%	السنة
105%	* 2%	116%	* 2.4%	100%	* 1.9%	110%	** 2.3%	110%	* 2.3%	100%	* 2.1%	البيان
23%	** 3%	23%	** 3%	100%	** 13%	110%	** 22%	105%	** 21%	100%	** 20%	معدل العائد على الاصول*
												معدل العائد على حقوق الملكية**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)
*تم احتساب مجموع الاصول بعد طرح مشروعات تحت التنفيذ لانها لم تشغل بعد وبالتالي لم تحقق ارباح

يبين الجدول رقم (3) كلاً من معدل العائد على الاصول الذي يشير الى مدى قدرة الموجودات على خلق الارباح، ومعدل العائد على حقوق الملكية والذي يشير الى مقدار ربحية اموال المساهمين والعائد مقابل استثماراتهم في المصرف. وقد تم حساب هذين المؤشرين وفق المعادلتين التاليتين⁽³⁷⁾:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
٥٥٧	٣٨٠	٣٦٩
٢٦٩٣٢	١٩٦٥٣	٢١٥٩
١١٥٢	٤٦٤	٧٦
٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
٥١٢٠٥	٢١٤٤٦	٣٧٢٤
١٦٠٧	٥٨٧	٩٧
٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
٧٠٢٩٥	٢٨٢٥١	٣٦٠٦

يشير الجدول رقم (3) الى ان معدل العائد على الاصول في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار يتراوح بين (2.1%) في عام 2000 الى (2.3%) في كل من عامي 2001 و 2002 مما يعني ثبات الارباح المحققة من هذه الاصول وهذا ما اكدته النسب الاتجاهية لها حيث بلغت في عام ٢٠٠٠ (100%) كنسبة اساس ثم تصاعدت الى (105%) و (110%) على التوالي في كل من 2001 و 2002. ونظراً للعلاقة العكسية بين الربحية والمرونة المالية فأنا نرى ان المرونة المالية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار منخفضة جداً اما مصرف الاستثمار السعودي فبلغت في عام ٢٠٠٠ (1.9%) كنسبة اتجاهية 100% كنسبة

اساس ثم ارتفعت الى (2.4%) في 2001 الا انها انخفضت في عام 2002 وبلغت معدل (2%) وذلك بسبب زيادة صافي الربح في هذه السنة قياساً بالعام السابق بمعنى زيادة البسط نسباً الى المقام.

بناءً على ذلك تكون المرونة المالية اقل انخفاضاً في المصرف السعودي للاستثمار بالمقارنة مع المصرف العراقي للاستثمار.

اما من حيث معدل العائد على حقوق الملكية فنلاحظ ان نسبة في المصرف العراقي للاستثمار في عام 2000 بلغت (20%) ونسبة اتجاهية (100%) كنسبة اساس ثم ارتفع معدل العائد لنسبة (21%) و (22%) لكل من 2001 و 2002 على التوالي نلاحظ ان نسبة المعدل قد ارتفعت بالرغم من الزيادة التي حصلت في راس المال التي سبق وتم الاشارة اليها في مصرف الاستثمار العراقي هذا يعني ان المرونة المالية هنا منخفضة جداً ومن ثم لا يستطيع المصرف ان يواجهه أي تقلبات في البيئة ومن ثم يكون عرضة للمخاطر.

اما في مصرف الاستثمار السعودي نلاحظ ان نسبة معدل العائد على حقوق المساهمين بلغت في عام (13%) 2000 الا انها عادت وانخفضت الى (3%) في كل من 2001 و 2002 وذلك للزيادة المطردة في راس المال المدفوع مما اثر في معدل العائد على حقوق المساهمين لان المصرف يتبع سياسة معينة تقتضي تحويل نسبة معينة من صافي الارباح المتحققة خلال السنة الى الاحتياطي (سواء الاحتياطي النظامي، ام العام) الى ان يتساوى رصيد هذا الاحتياطي مع راس المال المدفوع وذلك لمواجهة أي مخاطر بنكسة ممكن ان تواجهه ومن ثم يحافظ البنك على موازنة سليمة بين الربحية والمرونة المالية.

جدول رقم (4)

يبين نسبة السيولة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي

البيان السنة	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)			المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)		
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الاصول المتداولة	10087	22537	30039	11116	21649	10686
الخصوم المتداولة	17588	30796	31767	18490	24256	16989

%89	%60	%63	%77.5	%73.2	%57.3	نسبة السيولة
-----	-----	-----	-------	-------	-------	--------------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

يشير الجدول رقم (4) الى ان نسبة السيولة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار قد ارتفعت من (57.3%) في عام 2000 لتصل الى (77.5%) في عام 2002 هذا يظهر تحسن في مستوى السيولة بالمقارنة مع الحد الأدنى للسيولة الذي تم اقراره من قبل مجلس محافي المصارف المركزية العربية والذي يبلغ 20%. هذا يعني ان المصرف يمتلك مرونة مالية متوسطة لمواجهة مخاطر السيولة التي تشير الى عدم مقدرة المصرف على تلبية متطلبات التمويل الخاصة به، وتحدث هذه المخاطرة عند وجود اضطراب في السوق او انخفاض مستوى الائتمان مما يؤدي الى شح مفاجئ في مصادر التمويل، خاصة وان التركيز الاستثماري هنا معظمه من حوالات الخزينة اذا ما قورن بالاسهم والسندات. لذلك لا بد ان يستثمر المصرف هذه السيولة في مجالات في حين ان نسبة السيولة في مصرف الاستثمار السعودية هي نسبة عالية جداً حيث بلغت في عام 2002 (89%) هذا يشير الى المرونة المالية العالية والتي تمكن المصرف من تخفيض مخاطر السيولة، وللتقليل من هذه المخاطر قامت ادارة المصرف بتتويج مصادر التمويل وادارة الموجودات بعد الاخذ بعين الاعتبار توفر السيولة والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والاوراق المالية القابلة للبيع. وطبقاً لنظام مراقبة المصارف والانظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ مصرف الاستثمار السعودي لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تساوي 7% من اجمالي الحسابات الجارية و 2% من حسابات الادخار والودائع لاجل، اضافة الى الوديعة النظامية يحتفظ المصرف بأحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه. ويمول هذا الاحتياطي من النقد او الذهب او سندات التنمية الحكومية او الموجودات التي يمكن تحويلها الى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ اضافية من خلال تسهيلات اعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية ولغاية 75% من القيمة الاسمية لهذه السندات. علماً

ان التركيز الاستثماري هنا ينصب على اوراق مالية متاحة للبيع واستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وشركات زميلة.

الجدول رقم (5)

يبين نسبة ملاءة رأس المال (القدرة على الدفع) لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي

المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)			مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)			البيان السنة
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
3509	2632	2160	5076	3724	1838	اجمالي حقوق الملكية
24255	18490	16989	38766	30796	17588	الحسابات الجارية والودائع
%14.5	%14.2	%12.7	%13	%12	%10.5	نسبة ملاءة رأس المال

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٠)
يوضح الجدول رقم (5) نسبة ملاءة رأس المال حيث بلغت في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار العراقي عام 2000 (10.5%) ثم ارتفعت لتصل (13%) في عام 2002 فنلاحظ ان هذه النسبة هي اعلى من الحد الادنى للنسبة التي حددتها لجنة بازل وهي (8%) مما يوفر حماية لرأس المال ويبعده عن الخطر.

اما في مصرف الاستثمار السعودي فنلاحظ ان نسبة ملاءة رأس المال تصاعدت بشكل جيد من (12.7%) في عام 2000 الى (14.5%) في عام 2002 وهذا ما يعزز متانة رأس المال.

وللتحقق من مدى مقدرة المصرف على الدفع نحسب نسبة الائتمان الى الحسابات الجارية وفق المعادلة الاتية^(٣٨):

(القروض والسلف) اجمالي الائتمان

$$\text{نسبة الائتمان الى الحسابات الجارية والودائع} = \frac{\text{القروض والسلف اجمالي الائتمان}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}}$$

كما مبين في الجدول (6).

جدول رقم (6)

يبين نسبة أجمالي الائتمان الى الحسابات الجارية والودائع مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار والمصرف السعودي للاستثمار

المصرف السعودي للاستثمار (مليون ريال)			مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مليون دينار)			البيان
2002	2001	2000	2002	2001	2000	السنة
13031	10232	8891	12738	11004	7809	اجمالي الائتمان
24259	18490	16989	38767	30796	17589	الحسابات الجارية والودائع
%55.7	%55.3	%52.3	%32.8	%35.7	%44.3	نسبة الائتمان الى الحسابات الجارية والودائع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٠)

من الجدول رقم (6) نلاحظ ان نسبة الائتمان الى الحسابات الجارية والودائع في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار اخذت بالانخفاض من (44%) عام (2000) الى (32%) في عام 2002، هذا الانخفاض في النسبة يشير الى انخفاض قدرة المصرف منح القرض والتسهيلات المصرفية مما يعني اتباع المصرف سياسة انكماشية منخفضة في توظيف واستثمار الاموال المودعة لديه بشكل قروض وتسهيلات مصرفية علماً ان النسبة المرغوبة في القطاع المصرفي تتراوح بين (85% - 65%) كما ان تركيز منح هذه القروض والتسهيلات ينحصر في القطاع الخاص الذي يحمل درجة مخاطرة 100% .

اما في مصرف الاستثمار السعودي فنلاحظ ان نسبة الائتمان الى الحسابات الجارية والودائع تصاعدت حتى بلغت (55%) في عام 2002، ويسعى المصرف السعودي للاستثمار الى تقليل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن اداة مالية مما يؤدي الى تكبد الطرف الاخر لخسارة مالية من خلال مراقبتها، ووضع حدوداً للمعاملات مع الاطراف الاخرى المحددة، وتقويم ملاءة هذه الاطراف بصورة مستمرة.

فضلاً عن ان المصرف يقوم بادارة مخاطرة الائتمان من خلال تنويع محفظة الاقراض لتفادي التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد او مجموعة من العملاء في اماكن او أنشطة معينة

مثلاً تركز القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف السعودي للاستثمار على القطاع المصرفي الصناعي والحكومي والبناء والانشاءات والخدمات والتجارة والنسبة الأكبر للقروض الشخصية بعد ان يأخذ المصرف الضمانات الكافية وحسبما هو ملائم. مما سبق نرى ان المرونة المالية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ضعيفة لانخفاض قدرة المصرف الائتمانية وعدم التنوع في محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية.

الاستنتاجات:

1 . يحقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار زيادة كبيرة ومستمرة في الارباح السنوية بالرغم من زيادة راس المال حيث بلغت اعلى نسبة لها في عام 2002 (302%) كما اكد كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار على ثباتها حيث بلغت متوسط نسبتها (34.8%) و (05%) على التوالي . ونظراً للعلاقة العكسية بين المرونة المالية والربحية فان هناك علاقة عكسية بين الملكية والمرونة المالية هذا ما يؤكد للفرضية البحث بيننا نلاحظ ان مصرف الاستثمار السعودي قد انخفضت فيه الارباح عندما تم زيادة راس المال من (1000000) مليون عام ٢٠٠٠ الى (1100000) مليون في عام (2001) والى (10375) مليون في 2002 مما يعني تحويل نسبة معينة من الارباح الى الاحتياطات التي يكونها المصرف لمواجهة الظروف المتقلبة بمعنى توفر مرونة مالية لدى المصرف السعودي بعكس المصرف العراقي للاستثمار.

2 . يمتلك مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار مستوى متوسط من السيولة تجنبه مخاطر السيولة التي تحدث في حالة اضطراب السوق او انخفاض مستوى الائتمان، الا ان المصرف لا يستثمر تلك السيولة في مجالات الاستثمار المختلفة بل يقصر معظم استثماراته في حوالات الخزنية . اما في المصرف السعودي للاستثمار فنلاحظ ان نسبة السيولة عالية جداً حيث وصلت في عام 2002 الى (89%)، ولتقليل مخاطر السيولة يقوم المصرف بتنوع مصادر تمويله وادارة الموجودات من الاوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المقنتاة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات الملكية الشركات الزميلة هي المنشأة التي يمتلك المصرف فيها

استثماراً يتراوح ما بين 20% إلى 50% من راس المال الذي يحق له التصويت ويمارس عليها المصرف التأثير العام. وبما ان العلاقة طردية بين السيولة والمرونة المالية فان المرونة المالية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار هي متوسطة مقارنةً بالمرونة المالية في مصرف الاستثمار السعودي، وعليه تم تأكيد فرضية البحث التي تشير الى وجود علاقة تأثير بين الملكية والمرونة المالية.

3. يتبع مصرف الشرق الاوسط للاستثمار العراقي سياسة متحفظة في توظيف واستثمار الاموال المودعة لديه مما يخفض من قدرته في منح القروض والتسهيلات المصرفية. في حين نلاحظ ان مصرف الاستثمار السعودي يتبع سياسة التنوع في محفظة الاقراض لتفادي التركيز في المخاطر وبناءً على العلاقة الطردية بين القدرة الائتمانية والمرونة المالية للمصرف فان هذا يؤكد العلاقة التأثيرية بين الملكية والمرونة المالية.

التوصيات:

ولغرض تطوير مهام المصارف ومنحها المزيد من المرونة في توسيع فاعليتها وزيادة متانتها لابد من اتباع التوصيات الآتية:

- 1 تطوير الوعي المصرفي من خلال القيام بحملة اعلامية للتعريف بمهام المصارف والخدمات التي تقدمها للجمهور تساهم فيها المصارف كافة .
- 2 الزام المصارف بوضع احتياطات كافية لمواجهة القروض المتأخرة التسديد او الاستثمارات الرديئة او لاغراض تعزيز كمتانة رؤوس اموالها.
- 3 تشجيع المصارف على تقديم القروض المجمعمة بهدف استثمار اموالها وتقليل المخاطر التي تواجهها والتغلب على حدود الاقراض المحددة بنسبة معينة من راسمال المصرف واحتياطياته والمحددة في قانون البنك المركزي العراقي.

- ٤ وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين مصارف القطاع الخاص لانشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي. والسماح بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة على نطاق واسع .
- ٥ التزام كافة المصارف بتطبيق نسبة كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل وبعده (15%) لحماية اموال المودعين ولمواجهة مخاطر المغالاة في تقديم الائتمان وعمليات الاستثمار المختلفة.

المصادر:

١. Laporta,A. Meeting the challenge :Aecounling for Change
Accanntability & Management,vol 10,No2(2000)
٢. رمضان ، وجودة ، محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، ط ٢ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ص ٣٨ ، ٢٠٠٣ .
٣. رمضان وجودة ٢٠٠٣ المصدر السابق نفسه ص ٥٣ .
- [http : // www. thegu^l fbiz .com](http://www.thegulfbiz.com)
٥. رمضان وجودة ٢٠٠٣ المصدر السابق نفسه ص ٥٣ .
- [http : // www. arabtranslators. net / edu/ banking / banking 1.asp](http://www.arabtranslators.net/edu/banking/banking1.asp)
٧. عامر المقري، الخصخصة واثرها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، المركز العالمي لدراسات وابحات الكتاب الاخضر (٢٠٠٦).
٨. Laporta,A Meeting the challenge :Aecounling for Change
٩. الاجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٤٩ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .
١٠. Barth , Jame R, Gerard Caprio , and Rossl Evine , Banking
System Around the Globe ,2000 .
١١. القبطان ، السيد محمود ، قواعد المراجعة في اعمال البنوك ، دار النصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٢١ ، ٢٠٠٦ .
١٢. زيود ، لطيف والامين ، ماهر والمهندس ، منيرة ، تقويم اداء المصارف باستخدام

- ادوات التحليل المالي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٤ ، ٢٠٠٥ .
- ١٣ . القبطان ، السيد محمود ، المصدر السابق نفسه .
- ١٤ . هندي، منير ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط٣ ، ص٣٥ ، ٢٠٠٦ .
- ١٥ . Barth , Jame R, Gerard Caprio , and RossI Evine المصدر السابق نفسه .
- ١٦ . هندي، منير ابراهيم ، المصدر السابق نفسه ، ص ٤٠ .
- ١٧ . Peters,T Thriving on chaos: hand book for a Management Revolution, New York 1991 p635 .
- ١٨ . Pasmore, W.A, Crealing Strategic Change , designing the performance organization, New York 1994, p4.
- ١٩ . Volberda , H.W. Building the flexible firm hom to Remain. Competilive . New York 1998 pxi.
- ٢٠ . ALLen , D. Strategic Finanical Management : Managing for Long- term economic fucess. London : Financial Times Business information 1994 p1 .
- ٢١ . Johnson, H.T. Relevance Regaind from top-down to bottom-up empowerment. New York 1992 p89.
- ٢٢ . Steers, R.M. Problems in the Measurement of organizational effectiveness: Administrative science Quarterly vol 4. No. 20 1975 p15 .
- ٢٣ . Volberda, H.W 1998 p25. المصدر السابق نفسه .
- ٢٤ . Bernstein , L.A Financial statement analysis . Homewood , III. Richard D. Irwin 1978. p510.
- ٢٥ . Donaldson, G strategy for financial Mobility . Homewood , III. Richard D. Irwin 1971 p7 .
- ٢٦ . Gabor, D open-ended planning , in Jantsch , E. (ed) perspectives. of planning paris: OECD 1969 p18.
- ٢٧ . Johnson , H.T. (1992) المصدر السابق نفسه، ص ٨٩ .

- ٢٨ . Volberda , H.W.(1998) المصدر السابق نفسه ،ص ٢٥ .
- ٢٩ . Donaldson, G(1971) المصدر السابق نفسه ،ص ٧ .
- ٣٠ . Donaldson, G(1971) المصدر السابق ،ص ١٠ .
- ٣١ . Heath , L.C Financial reporting and the evaluation of Solvency. .New York American Institute of certified public Accountants1978 p21.
- ٣٢ . هندي ، المصدر السابق نفسه ،ص ١٠ ، ٢٠٠٦ .
- ٣٣ . رمضان وجودة، المصدر السابق نفسه ،ص ١٢ ، ٢٠٠٣ .
- ٣٤ . Heath , L.C.(1978) المصدر السابق نفسه ، ص ٢١ .
- ٣٥ . Hendriksen,E.S.& Van Breda .M.. F Accounting theory 5th ed. Boston Mass Richard D Irwin p272, 1992
- ٣٦ . Donaldson, G19 المصدر السابق نفسه ، ص ١٠ .
- ٣٧ . القبطان ، السيد محمود ، ص ٢٩٢-٢٩٤ . المصدر السابق نفسه .
- ٣٨ . القبطان ، السيد محمود ، ص ٢٩٩ ، المصدر السابق نفسه .